

دور الاستثمارات العمومية في التنمية الاقتصادية

- حالة الجزائر -

باشوش حميد

أستاذ مُساعد بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة مستغانم



ملخص:

للاستثمارات العمومية دور هام في التنمية الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال، حيث مثلت ركيزة سياسة التخطيط المركزي لاستكمال متطلبات الاستقلال الوطني، كما تواصل الاعتماد عليها بشكل كبير في الثمانينات والتسعينات غير أنّ انهيار أسعار النفط لم يسمح ببلوغ النتائج المسطرة.

وابتداء من سنة 2000 وبعد ارتفاع العائدات النفطية بشكل كبير، أطلقت السلطات العمومية سلسلة من الاستثمارات العمومية في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والبرنامج التنموي الخماسي 2010-2014، ساهمت هذه الاستثمارات في إعطاء ديناميكية جديدة للاقتصاد الوطني ودعم التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات، لكن رغم الحجم الكبير لهذه الاستثمارات مازال الاقتصاد الوطني رهينة العائدات النفطية.

Résumé :

Les investissements publics ont joué un rôle clé dans le développement économique en Algérie depuis l'indépendance, ils ont représenté le pilier central pour la réalisation des exigences de l'indépendance nationale, ils ont continué ce rôle de manière significative dans les années 80 et les années 90, cependant, l'effondrement des prix du pétrole n'a pas aidé à atteindre les résultats escomptés.

À compter de l'an 2000 et après hausse des recettes pétrolières de façon spectaculaire, les pouvoirs publics ont lancé une série de programmes d'investissements publics, ces investissements ont contribué à donner une nouvelle dynamique de l'économie nationale et soutenir le développement économique dans divers secteurs, mais malgré ces investissements massifs, l'économie algérienne est toujours aussi dépendante au pétrole.

تمهيد:

تشكل التنمية الاقتصادية هدفاً رئيساً للسياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول مهما اختلفت مكانتها، وهذا من أجل الاستجابة لحاجات الأفراد المتعددة كالتعليم والسكن والخدمات الصحية وكذلك من أجل توفير المتطلبات اللازمة للأنشطة الاقتصادية في مختلف القطاعات.

ومن هذا المنطلق فإن توفير البيئة اللازمة سواء لحياة الأفراد أو لنمو وازدهار النشاط الاقتصادي يعتبر ضرورة لا مناص منها، ولذلك وجب أن تكون هناك استثمارات تستهدف تلبية هذه الحاجات بشكل فعال ودائم، وفي هذا الإطار يلعب الاستثمار العمومي دوراً هاماً، وهو النوع من الاستثمار الذي تعود ملكيته للدولة، وتهدف من خلاله تحقيق المنفعة العامة عن طريق توفير السلع والخدمات العامة كالاستثمار في التعليم والصحة وشبكات الطرق والكهرباء.

أولاً: مفهوم ومجالات الاستثمار

تعددت المفاهيم المتعلقة بالاستثمار، وذلك حسب الجانب الذي يتم التركيز عليه وأيضاً حسب المعيار الذي يتم أخذه بعين الاعتبار كنوع الاستثمار وطبيعة النشاط الاستثماري أو ملكيته، لذلك وجب توضيح بعض هذه المفاهيم.

تعريف الاستثمار: هناك من الاقتصاديين من عرّف الاستثمار على أنه كل إنفاق يتم توجيهه لغرض زيادة أو الإبقاء على رصيد رأس المال، ويتمثل في جميع السلع والخدمات التي تستخدم في خطوات الإنتاج من أجل إنتاج سلع وخدمات أخرى مستقبلاً¹. كما يمكن تعريف الاستثمار بأنه تخصيص قدر معين من رأس المال لاستخدامه بغرض الحصول إما على وسائل جديدة للإنتاج، أو بغرض تطوير وتحديد الوسائل المتاحة، بغية الرفع والتحسين من الطاقة الإنتاجية من جهة، ومن جهة أخرى بغرض الحصول على السلع والخدمات².

وهناك أيضاً من ركّز على الغاية من الاستثمار فعرفه بأنه توظيف المال بمهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموماً³. وعموماً يمكن تعريف الاستثمار من الناحية الاقتصادية بأنه يمثل التضحية بالموارد التي يتم استخدامها في الحاضر لغرض الحصول في المستقبل على إيرادات أو فوائد خلال فترة زمنية معينة، حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار، ويتمحور الاستثمار حول مدة حياة الاستثمار، المردودية وفعالية العملية الاستثمارية، والخطر المتعلق بمستقبل الاستثمار⁴. ورغم الاختلاف من ناحية المنظور في هذه التعاريف إلا أنها تشترك في كون الاستثمار ينطلق من التضحية بالمنفعة المتأخرة من الاستهلاك الحالي من أجل الوصول إلى زيادة الطاقة الإنتاجية والحصول على منفعة أكبر مستقبلاً.

مجالات الاستثمار: مجال الاستثمار هو نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي سيوظف فيه المستثمر أمواله قصد الحصول على عائد، وعموماً يمكن تصنيف مجالات الاستثمار جغرافياً أو نوعياً أو حسب الجهة المنفذة له، وذلك كما يلي⁵:

أ/ **التصنيف الجغرافي:** تُصنف الاستثمارات من الناحية الجغرافية إلى استثمارات محلية واستثمارات أجنبية.

- **الاستثمار المحلي:** وهو توظيف الأموال في مختلف المجالات والفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن نوع أدوات الاستثمار المستخدمة مثل العقارات، الأوراق المالية.... الخ.

- **الاستثمار الأجنبي:** وهو توظيف الأموال في مختلف المجالات والفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة.

ب/ **التصنيف حسب النوع:** تُصنف الاستثمارات حسب نوع الأصل محل الاستثمار إلى استثمار حقيقي واستثمار مالي.

- **الاستثمار الحقيقي:** الاستثمار الحقيقي هو الاستثمار الذي يسمح للمستثمر بحيازة أصول حقيقية مثل العقارات والمعادن النفيسة ومختلف السلع.

- **الاستثمار المالي:** وهو الاستثمار في أصل من الأصول المالية مثل الأسهم، والسندات، وشهادات الإيداع، والاستثمار المالي يمكن أن يكون قصير الأجل مثل أذونات الخزينة وشهادات الإيداع، كما يمكن أن يكون استثماراً طويلاً مثل الأسهم والسندات والتعهدات المكفولة.

ج/ التصنيف من حيث الجهة المنفذة للاستثمار: ينقسم الاستثمار في مجال الجهة المنفذة له إلى نوعين اثنين، الاستثمار الخاص الذي ينفذه القطاع الخاص، والاستثمار العمومي الذي يقوم به القطاع العام.

- **الاستثمار العمومي:** وهو الاستثمار الذي تملكه الدولة ممثلة في السلطات العمومية المركزية أو المحلية.

- **الاستثمار الخاص:** أما الاستثمار الخاص فهو الاستثمار الذي يملكه القطاع الخاص، ويهدف الخواص من خلال استثماراتهم تحقيق أكبر أرباح ممكنة.

وتجدر الإشارة هنا إلى نوع ثالث يهتم به الكثير من الباحثين يتمثل في الاستثمار المشترك وهو استثمار ملكية مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص، حيث يملك الأفراد حصصاً في المشاريع العامة، وتكون إدارة هذا النوع من المشاريع في الغالب من حق الدولة.

الفرق بين الاستثمارات العمومية والاستثمارات الخاصة:

الفرق الجوهرى بين الاستثمارات العمومية والاستثمارات الخاصة يكمن في أنّ الاستثمارات الخاصة يقوم بها أفراد دافعهم الرئيسى لذلك هو الربح، بينما الاستثمارات العامة فتقوم بها السلطات العمومية عن طريق الإنفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية وغيرها لتلبية الحاجات الاجتماعية في هذه المجالات.

كما أنّ متطلبات التنمية تنطوي على قرارات استثمارية على درجة من الضخامة والمخاطرة لا يقوى على تحملها القطاع الخاص الذي يعمل من منظور الربحية الخاصة ويتعجل الأرباح واسترداد رأس المال ولا يهتم بالاعتبارات غير الاقتصادية⁶. وفي هذا الإطار تضطلع الدولة بدور هام في توفير السلع العامة والتي لا تضمن توفيرها آليات السوق المعتادة، حيث تتميز السلع العامة بجملة من الخصائص أهمها⁷:

- عدم المنافسة في الاستهلاك، حيث أنّ استهلاك فرد لسلعة عامة لا يقلل مما هو متاح للآخرين، مثل بناء سدّ لمنع الفيضانات.
- عدم القابلية للاستبعاد، فالأفراد الذين لا يدفعون مقابلًا لهذا النوع من السلع أو الخدمات لا يمكن استبعادهم عن الاستفادة.
- التكلفة الحدية لتقديم الخدمة العامة لشخص إضافي تساوي الصفر، حيث أنّ استفادة أفراد آخرين لا تحمل أيّ تكاليف إضافية.

تعريف الاستثمار العمومي: وهو النوع من الاستثمار الذي تعود ملكيته للدولة، وتهدف الدولة من خلال هذا النوع من الاستثمارات تحقيق المنفعة لصالح جميع أفراد المجتمع عن طريق توفير السلع والخدمات العامة كالأستثمار في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية.

يُعرف الاستثمار العمومي أيضا بأنه إنفاق الدولة على شراء السلع الاستثمارية التي تتطلبها إقامة المشاريع العامة بهدف زيادة التكوين الرأسمالي، كما يختصر البعض تعريفه في كونه يتمثل في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين⁸.

أهداف الاستثمارات العمومية:

- تختلف أهداف الاستثمارات العمومية من دولة إلى أخرى حسب إمكانيات كل دولة ومكانة القطاع العام في اقتصادها وحسب السياسة الاقتصادية المنتهجة، لكن عموما يمكن إجمال أهم الأهداف في النقاط الآتية:
- تحقيق الأهداف المسطرة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة.
- توفير وتطوير الخدمات العامة.
- الاستثمار في المشاريع التي لا يستطيع الاستثمار الخاص تنفيذها.
- تشجيع التنمية في قطاعات معينة.
- المساهمة في التشغيل وخلق الثروة.
- مراعاة التوازن الجهوي في الجانب التنموي من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية في مختلف الولايات والبلديات بهدف تطوير هذه المناطق وتحسين معيشة السكان بغض النظر عن ربحية هذه المشاريع.

الاستثمارات العمومية في الجزائر:

تحتل الاستثمارات العمومية مكانة كبيرة في حجم وعدد الاستثمارات الإجمالية في الجزائر منذ مطلع الستينات بسبب عدة عوامل، حيث ساهمت الرؤية السياسية بعد الاستقلال في جعل الاقتصاد الوطني خاضعاً لمركزية القرار، وبالتالي كانت السياسة التنموية المنتهجة تعتمد على الخطط التنموية التي تسيطرها وتنفذها السلطات العمومية، كما حافظت الاستثمارات العمومية على ريادتها في الثمانينات والتسعينات بسبب مواصلة الاعتماد الكبير على العائدات النفطية من جهة، ومن جهة أخرى بسبب ضعف القطاع الخاص وعدم وجود النصوص القانونية التي تحفز على الاستثمار، وإذا ما تتبعنا الاستثمارات العمومية في الجزائر نجدها قد مرت بعدة فترات ترتبط في غالبيتها بتوجهات السلطة السياسية الحاكمة في كل فترة، لكن بالإمكان تقسيم هذه الفترات على الشكل التالي:

الفترة من الاستقلال إلى 1980:

نظراً للمخلفات السلبية الكبيرة التي تركها الاستعمار فقد كانت الوضعية الاقتصادية غداة الاستقلال صعبة للغاية بسبب تركيز الصناعات الأساسية والأنشطة التحويلية عند المعمرين وهيمتهم على أغلب المؤسسات القائمة، مما أفرز شبكات مصالح اقتصادية قائمة على نهب الثروات الوطنية.

هذه الوضعية جعلت السلطة السياسية القائمة آنذاك تتبنى النهج الاشتراكي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكافة الأفراد، حيث قرر مجلس الثورة سنة 1966 مبدأ التنمية الاقتصادية والاجتماعية المبنية على التخطيط المركزي ومبدأ التدخل المباشر للدولة في الاستثمارات الإنتاجية، وقد أقرت الحكومة خطة تنمية طموحة تمتد للفترة 1966-1980 تخللها كل من المخطط الثلاثي 1967-1969 والمخطط الرباعي الأول 1970-1973 والمخطط الرباعي الثاني 1974-1977، وهذا بهدف استكمال الاستقلال الوطني، ورغم أنّ مخططات التنمية خلال هذه الفترة أدت إلى إحداث تحولات عميقة في الاقتصاد الجزائري، إلا أنّ النتائج لم تكن في مستوى الاستثمارات الكبيرة كما تم تسجيل زيادة في تكاليف المشاريع وتأخر في الانجاز⁹.

الفترة 1980-1989:

في بداية الثمانينات قامت الجزائر بتغيير الإستراتيجية التنموية عن طريق إدخال جملة من الإصلاحات بالاعتماد على مخططين خماسيين يرتكزان على مجموعة من المشاريع الاستثمارية، المخطط الخماسي الأول 1980-1984 والمخطط الخماسي الثاني 1985-1989، غير أن طموحات الإصلاح الاقتصادي اصطدمت في نهاية الفترة بالانخفاض الحاد في أسعار المحروقات. حيث عرفت فترة المخطط الأول 1980-1984 ارتفاعا ملحوظا في أسعار المحروقات وصل إلى أكثر من 35 دولار للبرميل سنة 1981 بعد أن كان أقل من 18 دولار سنة 1979، هذا ما شجع السلطات العمومية على رفع حجم الاستثمارات إلى أكثر من 156 مليار دينار سمحت بخلق حوالي 140 ألف منصب عمل سنوياً، بينما تأثر المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 سلباً بالأزمة النفطية لسنة 1986 حيث انخفضت أسعار البترول إلى أقل من 13 دولار للبرميل سنة 1986 بعد أن تجاوزت 27 دولار سنة 1985، وهذا ما تسبب في توقف سلسلة الاستثمارات العمومية وتأزم وضع الاقتصاد الوطني، حيث انخفض معدلات التشغيل إلى حوالي 75 ألف منصب عمل سنوياً كما عرف معدل البطالة ارتفاعاً كبيراً وصل إلى 17.89% بعد أن كان 13.68% خلال المخطط الخماسي الأول¹⁰.

الفترة 1990-1999:

دفع تداعيات أزمة 1986 الجزائر إلى الانطلاق في مجموعة من الإصلاحات وإعادة النظر في السياسة المالية المتبعة بهدف تقليص حجم الإنفاق الحكومي وخفض عجز الميزانية، وعموما فقد شهدت السنوات التي أعقبت الأزمة انخفاضا ملحوظا في حجم وعدد الاستثمارات العمومية.

كانت نتائج تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المسجلة سنة 1991 مشجعة حيث تم تحقيق فائض في الميزانية تجاوز 36 مليار دج، لكن سرعان ما تهاوت أسعار المحروقات مجدداً خلال الفترة 1991-1993 حيث انخفضت من حوالي 29 دولار للبرميل إلى أقل من 19 دولار للبرميل لتعود حالة العجز للميزانية في سنة 1992 بأكثر من 108 مليار دج وحوالي 163 مليار دج سنة 1993، أما معدلات البطالة فارتفعت إلى أكثر من 23% سنة 1993، ورغم هذه المؤشرات السلبية فقد واصلت السلطات العمومية في الجزائر تطبيق الإصلاحات الاقتصادية تحت إشراف المؤسسات الدولية لتعيد التوازن للميزانية سنتي 1996 و 1997، كما تمكنت من مواصلة بعض المشاريع الاستثمارية في إطار سياسة ترشيد الاستثمارات العمومية¹¹.

أما خلال سنتي 1999 و 2000 فقد أدى التغير في السلطة السياسية (الانتخابات الرئاسية أفريل 1999) إلى انتهاج سياسة اقتصادية ذات صبغة اجتماعية تركز على التوسع في الإنفاق الحكومي بهدف مساعدة السكان ومعالجة مخلفات الأزمة الأمنية، غير أنّ قلّة الإمكانيات المالية خلال هاتين السنتين جعل الاستثمارات العمومية ضعيفة نسبياً إذا تم مقارنتها مع عدد وحجم الاستثمارات العمومية التي تم مباشرتها ابتداء من سنة 2001.

الفترة 2001-2014: البرامج التنموية والرهان على الاستثمارات العمومية

بعد أن عرفت مؤشرات الاقتصاد الكلي نوعا من الاستقرار انطلقت الجزائر سنة 2000 في سلسلة من الاستثمارات العمومية¹²، وذلك عن طريق مجموعة كبيرة من المشاريع الاستثمارية شملت مختلف القطاعات كالعليم والصحة والطرق والسدود وشبكات الكهرباء والغاز، من أجل تحسين معيشة السكان في كل جهات الوطن وتوفير البنية التحتية الضرورية للأنشطة الاقتصادية بشكل يسمح بزيادة الناتج الوطني وتنمية جميع القطاعات.

هذه الاستثمارات العمومية جاءت على شكل مجموعة من البرامج التنموية المتواصلة، كل برنامج تنموي يحوي مجموعة من المحاور يتضمن كل محور بدوره مجموعة من المشاريع محدّدة الأهداف، شملت هذه الأهداف تطوير البنية التحتية من خلال تطوير شبكات الطرق والسكك الحديدية وتحديث المطارات والموانئ وإنشاء السدود وشبكات الري والغاز والربط بالكهرباء، وكذا تشجيع الأنشطة الإنتاجية الصناعية والفلاحية، إضافة إلى تنمية الموارد البشرية وتطوير التعليم والتكوين وقطاع الصحة.

وقد تمثلت هذه البرامج التنموية في كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2001-2004، ثم تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو في الفترة 2005-2009 الذي كان مواصلة للبرنامج الأول لكن بمخصصات مالية أكبر، وقد أرفق بالبرنامجين التكميليين لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا، وجاء بعد ذلك البرنامج التنموي الأضخم منذ الاستقلال وهو البرنامج الخماسي الخاص بالفترة 2010-2014.

أولاً/ الفترة 2001-2004:

تم خلال هذه الفترة إطلاق مجموعة من مشاريع الاستثمارات العمومية ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بغلاف مالي أولي قدره 525 مليار دينار جزائري (حوالي 07 مليار دولار)، قصد تشجيع ومراقبة الأنشطة الإنتاجية الفلاحية وتحسين الخدمات العمومية في مجالات الري، النقل، البنية التحتية وتحسين حياة السكان¹³. يتضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أربعة قطاعات رئيسية هي الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، التنمية المحلية والبشرية، الفلاحة والصيد البحري، ودعم الإصلاحات.

ويلخص الجدول التالي تكلفة ونسبة كل قطاع من هذه القطاعات

الجدول رقم (01): قطاعات برنامج الإنعاش الاقتصادي

النسبة المئوية (%)	المجموع (مليار دج)	2004	2003	2002	2001	السنوات
40,1	210,5	2,0	37,6	70,2	100,7	القطاع
						الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية
38,8	204,2	6,5	53,1	72,8	71,8	التنمية المحلية والبشرية
12,4	65,4	12,0	22,5	20,3	10,6	الفلاحة والصيد البحري
8,6	45,0	0	0	15,0	30,0	دعم الإصلاحات
100	525,0	20,5	113,9	185,9	205,4	المجموع

المصدر: تقرير "الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر - السداسي الثاني لسنة 2001"، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، ص 87.

ثانياً/ الفترة 2005-2009:

شجعت النتائج التي تحققت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وارتفاع العائدات النفطية السلطات العمومية على مواصلة سلسلة الاستثمارات العمومية بمخصصات مالية أكبر من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو في الفترة (2005-2009)¹⁴، بلغت هذه المخصصات المالية 4203 مليار دج (حوالي 55 مليار دولار أمريكي)، تضمن البرنامج التكميلي خمسة أبواب هي¹⁵:

1. تحسين الظروف المعيشية للسكان: بلغت تكاليف هذا الباب 1.908,5 مليار دج ما يمثل نسبة 45,5% من

التكلفة الإجمالية.

2. تطوير المنشآت الأساسية: بلغت مخصصات باب تطوير المنشآت الأساسية 1703.1 مليار دج، أي ما يمثل نسبة 40,5 % من الغلاف الإجمالي.

3. دعم التنمية الاقتصادية: بلغت تكلفة مشاريع دعم التنمية الاقتصادية 337,2 مليار دينار، وقد تم التركيز على قطاع الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 90% حيث بلغت مخصصاته حوالي 300 مليار دج.

4. تطوير الخدمة العمومية: بلغت تكاليف المشاريع المتعلقة بتطوير الخدمات العمومية في البرنامج التكميلي لدعم النمو 203,9 مليار دج.

5. تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال: خصص لهذا الباب 50 مليار دج من مجموع التكلفة الكلية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أن مبلغ 55 مليار دولار مثل المخصصات الأولية عند إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى وصول تكلفته إلى حوالي 114 مليار دولار¹⁶، وبإضافة مبالغ البرنامجين التكميليين المرافقين له الخاصين بالجنوب والهضاب العليا للفترة 2006-2009 تجاوزت التكاليف 13809 مليار دج أي ما يعادل حوالي 180 مليار دولار¹⁷.

ثالثاً/ الفترة 2010-2014:

عرفت هذه الفترة الشروع في أكبر برنامج تنموي عرفته الجزائر منذ الاستقلال وهو البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014، وهذا نظراً للغلاف المالي الكبير الذي يتم رصدته لبرنامج مختلف المشاريع التي تضمنها البرنامج، حيث قدر هذا الغلاف بمبلغ 21.214 مليار دج أي حوالي 286 مليار دولار¹⁸، وقد استهدف البرنامج التنموي الخماسي 2010-2014 تحقيق هدفين رئيسيين هما:

1. مواصلة المشاريع الاستثمارية الخاصة بالبرنامج السابق والمتعلقة بمشاريع الطرق والسكك الحديدية والمياه، وقد خصص لهذا النوع من المشاريع مبلغ 9.700 مليار دج أي حوالي 130 مليار دولار.

2. إطلاق مشاريع جديدة في مختلف القطاعات بمبلغ 11534 مليار دج حوالي 156 مليار دولار. وقد تضمن البرنامج الخماسي التنموي خلال الفترة 2010-2014 المحاور الرئيسية التالية:

- أ- تحسين التنمية البشرية: خصص البرنامج الخماسي التنموي حوالي 40 % من تكلفته الإجمالية لتحسين التنمية البشرية.
- ب- تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية: خصص البرنامج الخماسي التنموي 2010-2014 حوالي 40 % من لتطوير الهياكل الأساسية وتحسين الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين.
- ج- برامج دعم تنمية الاقتصاد الوطني: أما المشاريع المتعلقة بدعم تنمية الاقتصاد فقد خصص البرنامج الخماسي لها أكثر من 1.500 مليار دج.

د- تطوير اقتصاد المعرفة: كما خصصت السلطات العمومية في البرنامج الخماسي التنموي حوالي 250 مليار دج لدعم المشاريع المتعلقة بالبحث العلمي وعصرنة مؤسسات التعليم والتكوين.

دور الاستثمارات العمومية في النمو الاقتصادي:

تعتبر الاستثمارات في النماذج الكينزية للنمو المؤشر الأساسي في توسيع الطاقة الإنتاجية، والعامل الرئيسي في رفع معدل النمو في الأجل الطويل¹⁹.

كما تؤدي الاستثمارات العامة دورا محوريا في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة المستدامة، حيث تؤدي الى زيادة الطلب الفعال الذي يساهم في تحريك العرض الكلي وإحداث تغييرات جوهرية في الجهاز الإنتاجي والاندماج القطاعي الداخلي وتصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد²⁰.

وهناك الكثير من الدراسات الحديثة التي تبرز دور الاستثمار العمومي في دعم التنمية الاقتصادية، كما اهتمت بعض الدراسات القياسية بدراسة العلاقة بين الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي وأثبتت أنّ للاستثمارات العمومية أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي.

فقد بينت نتائج بعض الدراسات القياسية²¹ التي قام بها باحثون جزائريون علاقة الاستثمارات العمومية بمعدل النمو الاقتصادي حسب القطاعات الاقتصادية خلال فترات تنفيذ البرامج التنموية، حيث أظهرت العلاقة الطردية لمشاريع الإسكان والمنشآت الاجتماعية والثقافية ومعدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة التشغيل وتوليد دخول جديدة للأفراد تسمح بزيادة الطلب الكلي، وأظهرت كذلك العلاقة الطردية بين معدلات نمو القطاع الصناعي وزيادة النفقات العمومية الاستثمارية للقطاع ابتداء من سنة 2001.

أما بخصوص القطاع الفلاحي فقد تبين أنّه رغم الدعم الكبير والمخصصات الضخمة للقطاع في مختلف البرامج التنموية ورغم تحسن الانتاج الفلاحي في بعض سنوات تنفيذ البرامج التنموية إلا أنّ التأثير كان غير معنوي، وهذا بسبب التأثير الكبير للقطاع بالظروف المناخية.

كما أظهرت هذه الدراسات تسجيل علاقة عكسية بين المنشآت الأساسية وكذا مشاريع التربية والتكوين والمخططات البلدية للتنمية من جهة ومعدل النمو الاقتصادي من جهة ثانية، وقد كان ذلك بسبب الحجم الكبير للمخصصات المالية والطبيعة غير المنتجة لهذه القطاعات، كما أن أثر دعم هذه القطاعات يكون بشكل غير مباشر وعلى المدى البعيد، خاصة وأنّ الهدف الرئيسي من هذا الدعم هو تنمية الموارد البشرية وإصلاح المؤسسات والإدارات وتطوير مناخ الاستثمارات.

وفي نفس الإطار هناك بعض الدراسات التي ترى بأنّ معدلات النمو المحققة متواضعة جداً ولا تعكس حجم الأموال الكبيرة التي تمّ ضخها من خلال الاستثمارات العمومية، وتوصلت إلى أنّ أثر مضاعف الإنفاق الاستثماري خرج عن إطاره النظري في الاقتصاد، واشتغل عكس ذلك، فعوض أن يكون محفزا للنمو أصبح مخفضا له، حيث أنّ الإنفاق اتخذ طابعاً توسعياً في حين صار النمو هامشياً²².

دور الاستثمارات العمومية في التشغيل:

أثبتت بعض الأبحاث أنّ هناك علاقة عكسية بين معدلات الاستثمارات العمومية ومعدلات البطالة، حيث أنّه كلّما ارتفعت النسب المتعلقة بالإنفاق الاستثماري العمومي انخفضت نسب البطالة، كما توصلت بعض الدراسات القياسية إلى إثبات وجود علاقة عكسية بين الاستثمار العمومي ومعدلات البطالة في الجزائر²³.

حيث أنه انطلاقاً من سنة 2001 قامت الدولة بإطلاق سلسلة الاستثمارات العمومية، وكان التشغيل أحد الأهداف الرئيسية لهذه الاستثمارات، وهو ما أدى إلى توفير عدد معتبر من مناصب الشغل بفضل مجموعة المشاريع الاستثمارية التي شملت كل القطاعات خاصة قطاعات البناء والأشغال العمومية وقطاع الفلاحة في مختلف الولايات والبلديات، وهذا ما سمح باستيعاب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل في هذه المشاريع وذلك ما يفسر الاتجاه التنازلي لمعدلات البطالة.

ويوضح الجدول التالي تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2014

الجدول رقم (02): معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2014

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة (%)	28.40	25.70	23.70	17.70	15.30	12.30	13.8	11.30	10.20	10.00	10	11	9.8	10

المصدر: موقع البنك الدولي

يلاحظ أنّ نسب البطالة قد عرفت على العموم انخفاضاً متواصلاً طوال فترة تنفيذ البرامج التنموية، حيث انتقل معدل البطالة من أكثر من 28% سنة 2001 إلى متوسط 10% خلال الفترة 2009-2014، كما يلاحظ توقف المنحى التنافلي ابتداء من 2010 حيث تم تسجيل ارتفاع لمعدل البطالة سنتي 2012 و 2014.

يعود هذا الانخفاض الكبير في معدل البطالة إلى سلسلة الاستثمارات العمومية التي تم مباشرتها، حيث سمحت مشاريع الطرقات والسكن وسياسات دعم الأنشطة المنتجة باستيعاب أعداد معتبرة من اليد العاملة، كما يعبر التذبذب بعد سنة 2011 عن المخاوف التي أبدتها بعض الاقتصاديين من أنّ الانفاق العمومي قد أخذ طابعاً توسعياً بعيداً عن الأهداف الاقتصادية المرجوة.

خلاصة:

لقد بينت الكثير من الدراسات والأبحاث المتعلقة بالاستثمارات العمومية في الجزائر أهمية هذه الأخيرة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات، وفي إنجاز المشاريع الاستثمارية الهادفة إلى تطوير البنية التحتية وتحسين معيشة السكان في مختلف جهات الوطن.

وقد ساهمت الاستثمارات العمومية من خلال البرامج التنموية في المحافظة على وتيرة نمو للاقتصاد الوطني، وفي تحفيز التشغيل وتخفيض معدلات البطالة بشكل ملحوظ.

لكن تجدر الإشارة إلى المخاوف التي أبدتها الكثير من الاقتصاديين من الآثار العكسية للطابع التوسعي للاستثمارات العمومية دون الأخذ بعين الاعتبار للطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، هذه المخاوف التي زادت مع الانخفاض الكبير للعائدات النفطية مع نهاية سنة 2014 وخلال سنة 2015، لذلك وجب الاهتمام أكثر وبشكل فعال بترشيد هذه الاستثمارات العمومية والبحث عن آليات جديدة تسمح بتمويلها وتحقيق النتائج الاقتصادية المنتظرة منها.

الهوامش والمراجع:

¹ البشير عبد الكريم، تطور الإنفاق الاستثماري في الجزائر وعلاقته بالمردودية، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، 22 و 23 أفريل 2003.

² فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر مصر و المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003/2004، ص4.

³ طاهر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص13.

- ⁴ عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص35.
- ⁵ محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص61-ص64.
- ⁶ ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، 2001، ص81.
- ⁷ اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص333.
- ⁸ غدير بنت سعد الحمود، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية جامعة الملك سعود، السعودية، 2004، ص14.
- ⁹ بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، جامعة سطيف1، 11 و 12 مارس 2013، ص2.
- ¹⁰ عويسي وردة، البطالة و اتجاهات النمو الاقتصادي والاستثمار العمومي وأسعار النفط - حالة الجزائر، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، عدد 39، سبتمبر 2014، ص19.
- ¹¹ عويسي وردة، البطالة و اتجاهات النمو الاقتصادي والاستثمار العمومي وأسعار النفط - حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص20.
- ¹² Rapport 2003 « Evolution Economique et Monetaire en Algerie », La Banque d'Algerie, p2.
- ¹³ Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement « Algérie », le Gouvernement Algérien, juillet 2005, p11.
- ¹⁴ عرض وزير المالية السيد "مراد مدلسي" لمشروع الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، السنة الرابعة رقم 169، 19 أكتوبر 2005، ص7.
- ¹⁵ ملف "البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي"، مصالح رئاسة الحكومة، أبريل 2005، ص6 و ص7.
- ¹⁶ Rapport N°36270-DZ, volume1(texte principal), « République Algérienne à la recherche d'un investissement public de qualité », La Banque mondiale, 15 aout 2007, p13.
- ¹⁷ Note de présentation du projet d'ordonnance portant Loi de finances complémentaire, Ministre des Finances, 15/07/2008, p4.
- ¹⁸ ملف "البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014"، مصالح رئاسة الحكومة، أوت 2010.
- ¹⁹ عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، مرجع سبق ذكره، ص20.
- ²⁰ صالح صالح، تأثير البرامج التنموية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي، المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، جامعة سطيف1، 11 و 12 مارس 2013، ص1.
- ²¹ عثمانى أنيسة وبوحسان لامية، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص21-ص23.
- ²² مدوري عبد الرزاق، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر، المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، 11 و 12 مارس 2013، جامعة سطيف1، ص25.
- ²³ عويسي وردة، البطالة و اتجاهات النمو الاقتصادي والاستثمار العمومي وأسعار النفط - حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص22 والملحق رقم2.